جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تحديات تمويل الاستثمار باستغلال أموال الزكاة في الجزائر

دراسة صندوق الزكاة لولاية غرداية للفترة 2008-2017

من إعداد الطالبتان:

- رزاق كريمة
- بابا نسيبة إيمان

تحت اشراف الأستاذ:

-بن قايد الشيخ

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تحديات تمويل الاستثمار باستغلال أموال الزكاة في الجزائر

دراسة صندوق الزكاة لولاية غرداية للفترة 2008-2017

من إعداد الطالبتان:

- رزاق كريمة
- بابا نسيبة إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

بن قايد الشيخ

السنة الجامعية 2018/2017

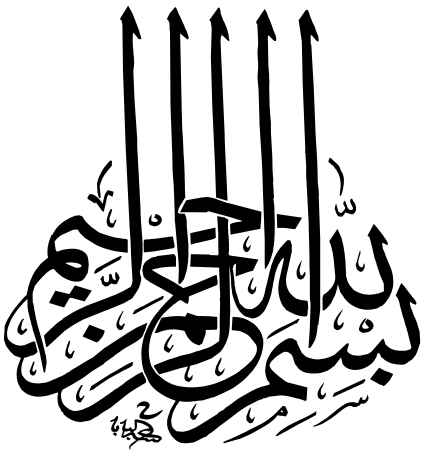

قال تعالى:

{قيْرَفع اللهُ ٱلَذِينَ ءَامَنُوْا مِنكُمْ وَ الَذِينَ أُوتُوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِيرْ }

صدق الله العظيم

(سورة المجادلة الآية 1

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبيبنا

محمد صلى الله عليه وسلم.

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب أكيد

و بصدد إنجاز هذا العمل المتواضع .

نحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم و ميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا ،الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة و العزيمة على إتمام عملنا.

نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك و عظيم جلالك.

لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر وبكل احترام وتقدير للأستاذ بن قايد الشيخ على قبوله الإشراف على هذا العمل، فكان نعم المشرف بنصائحه، ودعمه، المتواصل لتوجيه هذه الدراسة.

وأشكر أساتذتي بجامعة غرداية

لجنة المناقشة على قبول المناقشة من أجل التصحيح والتصويب، و إعادة التوجيه لإثراء هذا العمل

وفي الأخير أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أهدى شبابه و ضحى بسواد شعره لأتمتع بظلال النجاح

إلى الذي اعتز وافتخر به ولا عز لي بعده أبي الغالي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه

إلى من يعجز لساني عن نطق الكلمات تعبيرا عن عظمتها

إلى التي كانت أختا وأما وريحانة دنيانا وبهجة قلبي إلى التي علمتني وعانت الصعاب لأصل

إلى ما إنا فيه الآن أمي العزيزة حفظها الله و رعاها

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي

رميساء و بشرى و منال

و إلى صديقاتي العزيزات

امينة و مسعودة

و كافة الأهل والأصدقاء

إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

تقديري

إهداء

الحمد لله على فضله ونعمه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أهدي ثمرة إجتهادي إلى:

إلى أغلي ما في الوجود إلى التي تعجز الكلمات والأفعال عن شكرها ورد جميلها إلى

التي تألمت لألمي وفرحت لفرحي

أمي الحبيبة

إلى من رباني وعلمني ونصحني و أخذ بيدي في الشدة والرخاء وزرع فيا حب العلم

والتعلم أبي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي .وجميع العائلة وإلى كل من يحمل لقب رزاق ودون أن أنسي

صديقاتي المقربات نجوان فتيحة شمرة كوثر وكل الأحباب كل واحد بإسمه

وإلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد بنكي ونقدي.

إلى أستاذي الفاضل بن فايد الشيخ الذي وقف معانا في مذكرة التخرج

إلى الذين سايروا مشواري الدراسي في جميع المستويات

وجميع من عرفتهم من بعيد أو قريب

كريمة

الملخص

1. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور صندوق الزكاة في تمويل الاستثمار ومتمثلة في التمويل والاستثمار وإلقاء الضوء على أهميته في تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على مستوى صندوق الزكاة بغرداية، ، حيث تمثلت إشكالية الدراسة التي تمت معالجتها ب: فيما تكمن تحديات تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال صندوق الزكاة ؟، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، بأن لها دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و ذلك من خلال استغلالها لأموال الزكاة و توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية التي تخدم المجتمع و الاقتصاد، كما تم إقتراح جملة التوصيات أهمها، الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الرائدة في مجال الزكاة لتدارك النقائص والعمل على إنجاحه ومن أجل الوصول إلى الهدف، و التوعية الدينية والثقافية في أوساط المجتمعات وحثهم على التفاعل مع صندوق الزكاة.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة،القروض ، تمويل، استثمار أموال الزكاة.

Résumé

el exploite Cette étude vise à identifier le rôle du Fonds Zakat dans le financement des investissements, représenté dans le financement et l'investissement, et à mettre en lumière son importance dans le financement des projets d'investissement. À cette fin, une étude de terrain a été menée au niveau du Fonds Zakat à Ghardaia, où le problème de l'étude qui a été abordée était le suivant: Les défis du financement des projets d'investissement à travers le Fonds Zakat? L'étude a atteint un ensemble de résultats, dont les plus importants sont qu'ils ont un rôle important dans la réalisation du développement économique et social, à travers leur exploitation des fonds de la zakat et les orienter vers le financement de projets d'investissement au service de la société et de l'économie. Les recommandations les plus importantes ont été suggérées, dont la plus importante est de bénéficier des expériences des principaux pays islamiques dans le domaine de la zakat pour remédier aux carences et œuvrer pour son succès et pour atteindre l'objectif, et pour sensibiliser les sociétés à la religion et à la culture et les inciter à interagir avec le Fonds Zakat
Mots-clés: Fonds Zakat ، Prêts ، la finance ، Investissement des fonds de la zakat

قائمة المحتويات

الفهرس

شكر و تقدير

إهداء

الملخص..... 10
الفهرس I
فهرس الجداول III
فهرس الأشكال IV
مقدمة ....أ
توطئة... ....أ
1- الإشكالية:..... .....ب
2- فرضيات الدراسة:..... .....ب
3- متغيرات الدراسة: ....ب
4- مبررات اختيار الموضوع: ....ب
5- أهداف الدراسة:..... ..... ج
6- أهمية الدراسة:.... .... ج
7- حدود الدراسة:..... ..... د
8- منهج الدراسة:.. .... د
9- مرجعية الدراسة: .... د
10- صعوبات الدراسة: .... د
11- هيكل الدراسة:..... ..... د

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية.

تمهيد..... 7
المبحث الأول : الاستثمار و الزكاة في الاقتصاد الإسلامي 8
المطلب الأول :عموميات حول الاستثمار 8
المطلب الثاني : ماهية الزكاة..... 15
المطلب الثالث :دور الزكاة في تمويل الاستثمار..... 22
المبحث الثاني : الدراسات السابقة 25
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية 25
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية..... 27
المبحث الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 29

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....27
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....29

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

تمهيد... 33
المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة 34
المطلب الأول :ماهية صندوق الزكاة الجزائري.....34
المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....42
المبحث الثاني: عرض و مناقشة و تحليل النتائج.....43
المطلب الأول :تحليل حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة لولاية غرداية.....43
المطلب الثاني: معوقات نمو حصيلة صندوق الزكاة 49
خلاصة 50
خاتمة.. 51
مراجع. 54
ملاحق.....58

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم: 1	إحصاء شامل لصندوق الزكاة لزكاة الأموال لولاية غرداية	42
الجدول رقم: 2	توزيع تكاليف نشاطات الصندوق	44
الجدول رقم: 3	تطور المشاريع الممولة عن طريق الزكاة	45
الجدول رقم: 4	حصيلة المستفيدين من زكاة الفطر	47

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	حصيلة صندوق زكاة الاموال لولاية غرداية	45
الشكل رقم 2	تطور المشاريع الممولة عن طريق الزكاة	47

مقدمـــــــة

توطئة

تعتبر فريضة الزكاة من اهم قضايا الاقتصاد الاسلامي وبالتالي تعتبر فريضة مالية وركنا من أركان الإسلام وموردا اقتصاديا يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي لأنها تحرك الأموال فتلعب دورا حيويا من خلال محاربتها للاكتناز وتشجيع الاستثمار.

وفي ظل التحولات والتطورات أصبح عالمنا المعاصر يهتم بهذه الفريضة بعدما كانت مغيبة لعقود عديدة وأصبحت مشغل واهتمام الباحثين، وبعدما حسنت من أدائها، مهامها ورفعت مستوى كفاءتها فارتقت بمستواها ونوعت أساليب العمل وأظهرت المشاريع الاستثمارية الضخمة التي مولتها أرباحا وفيرة لأصحابها أصبح اهتمام الدول الإسلامية واضحا حين قامت بإنشاء صناديق الزكاة، لسعة وكثرة مقدارها وسهولة تحصيلها.

إن توجيه بعض أموال الزكاة لتمويل المشاريع الاستثمارية من شأنه توفير مورد مالي ثابت ودائم للمستحقين فلكل دولة طريقتها في توجيه مداخيل الزكاة، حيث تعطي الأولوية للمشاريع التي تعود بالنفع العام على المجتمع الإسلامي، أي تلك التي لها أثار ايجابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي مع مراعاة استوفائها لقواعد الشريعة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة بيان أهم التحديات التي تواجه تمويل الاستثمار باستغلال أموال الزكاة لذلك سعت الجزائر إلى استحداث مؤسسات متخصصة، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية متمثلة في صندوق استثمار أموال الزكاة، سيتم دراسة هذه المؤسسة وأهم أهدافها ومكوناتها هيكلها التنظيمي وبيان طرق جمع وتوزيع الزكاة.

1- الإشكالية:

يعد موضوع تمويل الاستثمار أموال الزكاة من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمعات الإسلامية لمساهمتها في بالدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، وبناءا على ما سبق يمكن أن تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

- **فيما تكمن تحديات تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال صندوق الزكاة ؟**

وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم أدوات التمويل في الاقتصاد الإسلامي؟
- فيما تتمثل أهمية القرض الحسن الممنوح من طرف صندوق الزكاة؟
- كيف يمكن تقييم تجربة صندوق الزكاة لولاية غرداية؟

2- فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- يزخر الفقه الإسلامي بآليات تمويلية عديدة من بينها فريضة الزكاة التي تعمل على إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- تعمل القروض الحسنة المحصّلة من صندوق الزكاة على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب الأموال وتوظيفها في أنشطة اقتصادية وإنتاجية مفيدة.
- تجربة صندوق الزكاة في ولاية غرداية بالرغم من قصر تجربتها إلا أنها حققت نتائج ايجابية في مجال تمويل استثمارات صغرى.

3- متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: أموال الزكاة
- المتغير التابع: تمويل الاستثمارات

4- مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى جملة من العوامل نذكر منها:

- أهميته الموضوع البالغة باعتباره أحد أهم مكونات النظام المالي الإسلامي، وكونه يمس جل أطياف المجتمع وفئاته.

- التعرف على أهمية أموال الزكاة بالنسبة للمجتمع والاقتصاد
- الرغبة الشخصية في التعرف على كيفية استغلال أموال الزكاة على أرض الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية.
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة وهو مبرر ذاتي.
- علاقة الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمكتبة.

5- أهداف الدراسة:

يمكن صياغة الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها كما يلي:

- التعرف على مدى تأثير اموال الزكاة في التمويل.
- التعرف على الدور التمويلي للأنشطة التي يخدمها صندوق الزكاة.
- التعرف على أهمية الزكاة في المجتمعات سواء الفقيرة أو المترفة.
- الوصول إلى توصيات مختلفة لتفعيل الدراسة.

6- أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية دراسة هذا الموضوع على:

أنه يحظى باهتمام واسع على المستوى الوطني، له أهمية قصوى على الصعيد العربي والإسلامي وكذا الدولي، خاصة في ظل ما نعايشه اليوم من أزمات وانهيارات تقود إلى التحول نحو الاقتصاد الإسلامي الذي يحقق المزايا سيسود المستقبل باعتباره أسلوب حياة كامل ويتجنب كافة المساوئ.

ستسمح لنا الدراسة تعميق الوعي أكثر بفريضة الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، وذلك من خلال التركيز على دراسة النواحي الشرعية والقانونية للزكاة، وبالتالي تدعيم المكتبة الوطنية بالدراسات لتجاوز النقص المسجل لمثل هاته الدراسات.

7- حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف، تم رسم حدود لهذه الدراسة يأتي ذكرها كما يلي:

- الحدود المكانية: لقد اخترنا صندوق الزكاة من أجل القيام بالدراسة الميدانية.

-الحدود الموضوعية: في هذه الدراسة تم التركيز على أموال الزكاة للصندوق لتمويل الاستثمار.

- الحدود الزمانية: لقد تحدد المجال الزمني لبحثنا في شهري مارس وماي من سنة 2008 إلى سنة 2017.

8- منهج الدراسة:

المنهج الوصفي: وذلك من خلال تقديمنا لكل ما يخص بصندوق الزكاة من مفهومه وهيكله التنظيمي.
المنهج التحليلي: من خلال تحليل النتائج والمعطيات المتواصل إليها.

9- مرجعية الدراسة:

تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها من كتب، مذكرات، مجلات، ملتقيات علمية.

10- صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، حيث لم يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

ان إنجاز البحث كغيره من البحوث الاقتصادية تضمن مجموعة من الصعوبات، وتعرض إتمامه لجملة من العراقيل، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي على غرار صعوبة التعامل مع المصادر الفقهية الآراء الفقهية.

11- هيكل الدراسة:

من المعلوم أنه لنجاح أي عمل لابد من وضع خطة واضحة تسمح بتنظيم هذا العمل، وفي موضوعنا قمنا بتنظيم خطة للتوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة فقسمنا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول الذي سوف نستعرض فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث تناول المبحث الأول الأدبيات النظرية وينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول ماهية الاستثمار وأهم تصنيفاته ، والمطلب الثاني مفهوم الزكاة و أهم مبادئه و شروطه،والمطلب الثالث دور الزكاة في تمويل الاستثمار و أثرها عليه ، أما المبحث الثاني فهو يشتمل على الأدبيات التطبيقية وينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن الدراسات السابقة الوطنية والمطلب

الثاني الدراسات السابقة العربية والأجنبية ثم بعد ذلك تطرقنا في المطلب الثالث إلى مقارنة تلك الدراسات مع الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني والذي سوف نستعرض فيه الأدبيات التطبيقية، حيث تناول المبحث الأول تمحور حول الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين، الأول تقديم عام حول صندوق الزكاة محل الدراسة والمطلب الثاني الطريقة ومتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني تمحور حول تجربة صندوق الزكاة تحليل المعطيات أما المطلب الثاني ذكرنا معوقات صندوق الزكاة واختبرنا صحة الفرضيات وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

إن الزكاة هي ركن أصيل من أركان الإسلام، وهي فريضة مالية تجب على الجميع إخراجها عند بلوغها النصاب وفقا لأسس الفقهية، كما ان لها وظيفة اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية ، و تعتبر وسيلة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية و تحقيق الاستقرار الاجتماعي و توفير المناخ الاستثماري كما أن الحصول على الموارد التمويلية المحلية قد يصادفه العديد من العقبات و ذلك ما توفره أموال الزكاة ،و انطلاقا من هنا نحاول إلقاء الضوء على ماهية الزكاة و مشروعيتها و أهم المبادئ التي تقوم على أساسها ،و التطرق إلى أهم شروط وجوبها. ولكن أولا يجب التطرق إلى ماهية الاستثمار وتصنيفاته ومبادئه.

ونتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الاول: الاستثمار والزكاة في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الاستثمار والزكاة في الاقتصاد الإسلامي

إن الزكاة ركن من أركان الإسلام شرعه الله ليكون أساس النظام الاقتصادي ودعامة من الدعائم المالية وذلك باعتبارها فريضة مالية نصبت لتخدم المجتمع بكل جوانبه، وبناءا عليه سوف بتطرق في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف على ماهية الزكاة والاستثمار والربط بين هذين الأخيرين في المطلب الثالث.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار وأهميته

تعددت تعاريف ومفاهيم الاستثمار عند العلماء في مختلف الشعب والميادين ووجدنا أن هذه التعاريف تختلف باختلاف صاحبها ونظرته للاستثمار والمجال الذي ينتمي إليه صاحب التعريف، غير أنها وبدون أدنى شك نجد الكثير من القواسم المشتركة بين تلك التعريفات ومن منها:

❖ **تعريفه**

الاستثمار اقتصاديا يعرف بأنه التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.[1]

عرف الاستثمار من منظوره الإسلامي بأنه: تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية عند استثماره فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما يتفق مع تعريف الاستثمار بأنه إضافة على الناتج القومي في إطار أحكام الشريعة، بما يؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.[2]

[1] خلفان محمد عيسى.**إدارة الاستثمار و المحافظ المالية**،الجنادرية للنشر و التوزيع ،سنة 2016،ص 41

[2] بن الضيف محمد عدنان، **الاستثمارات في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات و الأدوات من وجهة نظر إسلامية**، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،سنة2008،ص12.

الاستثمار هو تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة، لفترة زمنية بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه القيمة الحالية للأموال المستثمرة، بالإضافة للنقص المتوقع بقيمتها الشرائية نتيجة التضخم، مع توفير عائد معقول تعويضا لتحمله عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق تلك التدفقات.[1]

الاستثمار هو التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي، من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار هو التخلي عن منفعة مالية من اجل الحصول على منفعة مستقبلية من اجل تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على المدى البعيد.

❖ أهمية الاستثمار:[3]

تكمن أهمية الاستثمار:

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
2. توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
3. توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.
4. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
5. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
6. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

[1] سمير عبد الدايم حسن الدويسي، **تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة السلامية غزة، فلسطين،سنة 2010 ؛ ص53.

[2] عامر محمد سعيد الطوقان، الاستثمار **و أسواق رأس المال، و دراسات الجدوى**، دار البيروني للنشر و التوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، سنة2018 ص 13.

[3] شقيري نوري موسى.صالح طاهر الزرقان و آخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة، الطبعة الثانية،سنة 2016،ص20.

ثانيا: أهداف الاستثمار والعوامل المؤثرة على الاستثمار

❖ **أهداف الاستثمار**

لأي عمل استثماري أهداف، وقد تختلف تلك الأهداف من عمل استثماري إلى آخر غير أنها مهما اختلف فإنها في الغالب تنحصر في أربعة أهداف رئيسية وهي:

1- تحقيق عائد مناسب على رأس المال:

والعائد المناسب لا يتمثل بمبلغ محدد أو نسبة ثابتة لكل المشاريع الاستثمارية، بل يختلف معدل العائد باختلاف المشروع من حيث:

- خطة عمل المشروع صناعي أو تجاري أو زراعي أو خدمي
- حجم المشروع من حيث رأس مال المشروع المستثمر
- تنوع خطوط الإنتاج فبعض المشاريع لها أكثر من خط إنتاجي واحد.

2- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية:

أن أي أصل من الأصول لا يتم استثماره، يجعلنا نواجه خسارة لفرصة استثمارية لم تستغل، أما لو تحدثنا عن الأموال السائلة فهي أصول يعتبر إبقاؤها دون استثمار يعتبر خسارة فرد مزدوجة. فالخسارة الأولى هي إذا لم تستثمر المال في إحدى الفرص الاستثمارية المتاحة فان ذلك يعتبر خسارة لهذه الفرصة الاستثمارية المتاحة.

وأما الخسارة الثانية فهي ما يصيب الأموال من انخفاض لقيمتها الشرائية عند حصول ما يسمى بالتضخم الذي يؤدي إلى فقدان الأموال لجزء من قيمتها بسبب ارتفاع أسعار السلع.[1]

3- حماية الأموال من انخفاض قدرتها الشرائية نتيجة التضخم:

إن هدف المستثمر في تحقيق مكاسب رأسمالية، وعوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة.

[1] عامر محمد سعيد الطوقان، مرجع سابق، ص 15.

4- حماية الدخول من الضرائب:

يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه إلى شرائح ضريبية عالية.[1]

5- **تأمين المستقبل**: وهي الاستثمارات المرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل؛ من خلال استثمار المال في شراء الأوراق الماليّة التي تُقدّم عوائد متوسّطة، مع أقلّ درجة من المخاطرة.[2]

❖ **العوامل المؤثرة على الاستثمار**

حتى لابد أن يتحقق الاستثمار لابد من إدارة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الداخلية والخارجية وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها يمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي:

1- **الاستقرار السياسي**: ويلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى ، وأن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنويعها وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.[3]

2- **السياسة الاقتصادية الملائمة:**

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات معها وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تكون تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها، أن الاستثمار يحتاج لسياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف

[1] ماجد أحمد عطا الله، إدارة **الاستثمار**،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ،الطبعة الأولى ،سنة 2011 ،ص 13.

[2] جميل خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، المملكة الأردنية الهاشمية، الأكاديميون للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى ، سنة 2014،ص 309.

[3] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار **و التحليل الاستثماري**،دار البيئة اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن ،لطبعة العربية ،2009،ص 26.

العامة للقطاع الخاص غي الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال لتوسع في المشاريع ويجب أن تكون مستقرة ومحددة و شاملة.[1]

3- معدل أسعار الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة محددا من محددات الاستثمار ويؤثر عليه في سوق الأوراق المالية، إذ أنه كلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما أغرى ذلك المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية، وكلما كان مرتفعا كلما زاد حجم المستثمرون في سوق الأوراق المالية.[2]

4- الدخل القومي:

يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو والدخل وتوزيع الدخل وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي، حيث توجد علاقة طردية بين الاستثمار والدخل القومي.[3]

ثالثا: معايير تصنيف الاستثمارات.

يستند في تصنيف الاستثمار إلى عدد من المعايير التي تمثل محور هذا التصنيف أو ذاك، وتختلف أنواعه باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك.

1- **كما تصنف الاستثمارات حسب طبيعتها:**[4]

تتمثل طبيعة الاستثمارات في الشكل الذي يأخذه والصفة التي يتمتع بها، وفي هذا الصدد يمكن أن تصنف الاستثمارات إلى:

1. **الاستثمار المادي** :ويتمثل في شراء الآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج، وكذا استغلالها على المدى الطويل ومشتريات تمويل المخزونات الخاصة بعمليات الإنتاج.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، أسواق **المال بين الإرباح و الخسائر (العوائد و المخاطر)**، دار البيروني للنشر،لأردن، الطبعة الأولى،سنة2018،ص386.

[3] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص30.

[4] قاسم ميلود، **أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة**،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،سنة2013 ،ص57.

2. **الاستثمار المعنوي :وتتمثل** في المحل التجاري والعلامات التجارية وبراءة الاختراع بالإضافة إلى برامج تكوين وتدريب العاملين والرفع من مستوى كفاءتهم، بالإضافة إلى الاستثمار في البحوث العلمية التي تساعد على تنمية المؤسسة وتحسين مركزها في السوق.
3. **الاستثمار المالي** :ويتمثل في استخدام الفائض من أرباح المنظمة في شراء الأسهم والسندات بالشكل الذي يقوي من مركز المنظمة.

2-تصنيف الاستثمارات حسب اتجاه التأثير :وتنقسم إلى [1]

1-**استثمارات إنتاجية مباشرة** :تهتم الاستثمارات المباشرة بتوليد قيم جديدة سواء كانت القيم سلع وخدمات أو عوائد متولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في السوق المالية (السوق الأولية) ، وكما يرى من وجهة نظر خبراء توظيف الأموال أنه امتلك أصلا استثماريا إنتاجيا طويل الأجل مثل الاشتراك مع الغير في مشروع جديد، إنشاء مشروع جديد، الامتلاك الكامل للمشروع قائم ...بمفهوم عام هو دخول رأس المال مباشرة بالنشاط الاقتصادي.

-2-استثمارات إنتاجية غير مباشرة :من الاستثمارات التي تساهم في بناء مشروعات أو تكون ركائز اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر، وتشمل هذه الاستثمارات كلا من:

أ- مشروعات البنى التحتية :وهي تضم كافة النفقات الاستثمارية التي يتم إنفاقها على مباني السكن والتعليم والصحة وشبكات الري وغيرها.

ب- مشروعات البنى الفوقية :إنها تتناول إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية الصناعية والزراعية ... الخ.

3-تصنيف الاستثمارات وفقا لأجالها[2] :

يمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل، وهناك من يضيف استثمارات متوسطة الأجل والتي لا تخرج من مفهوم الاستثمارات قصيرة الأجل.

[1] محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص29-30.

[2] قدور المكي، **الوساطة المالية و دورها في تحفيز الاستثمار دراسة ميدانية بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت**،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013،ص 19.

أ .**الاستثمارات قصيرة الأجل** :تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل محلية أو خارجية كل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية أسهم وسندات (وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل) تمويل رأس المال العامل، وتمويل التجارة الداخلية والخارجية» الصادرات والواردات.

ب .**الاستثمارات طويلة الأجل** :تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشاريع الاستثمارية التي تؤسسها وتشغلها لمدة طويلة، ويكون من الصعوبة أحيانا تحويلها إلى نقدية أو تقتنى بقصد الاحتفاظ طريف البيع .ويكون هدف المستثمر عند اختيارها الحصول على تدفقات نقدية يضمن خلالها استرداد رأس المال المستثمر مع عائد منه.

4 –حسب المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:[1]

الاستثمارات المحلية: تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات الأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية.

الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية: تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية أما بشكل مباشر أو غير مباشر.

رابعا: مبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار:

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب على المستثمر أن يقوم بمراعاتها عند اتخاذه للقرار الاستثماري ومنها:

1– مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة.[2]

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 26.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**،الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر،الأردن،سنة2005،ص28.

2- مبدأ المقارنة:

أي المفاصلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملاءمة.

3- مبدأ الملاءمة:

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الفني أو الاساسي. [1]

4- مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

5- مبدأ الخبرة والتأهيل:

وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمن من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال. [2]

المطلب الثاني: ماهية الزكاة

أولا: تعريف الزكاة

لغة:

الزكاة تعني النماء والريع والزيادة، وتتمثل هذه المعاني في قوله تعالى **{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}** [سورة التوبة آية: 103] [3]، فهي تطهر مؤديها من

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص22.

[2] عبد القادر دشاش، **أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009-2010**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة2013ص 55.

[3] سورة التوبة، الآية 103.

الإثم وتنمي أجره، وتأتي الزكاة كذلك بمعاني البركة والمدح والصلاح، وزكى ماله تزكية أدى عنه زكاته، والنماء فيها هو النمو الحاصل عن بركة الله تعالى، ويعتبر ذلك في الأمور الدنيوية و الأخروية، و زكاة المال معروفة وهي دفع جزء من مال الأغنياء إلى الفقراء ونحوهم بشروط خاصة.[1]

اصطلاحا:

عرفها ابن قدامة بأنها" :حق يجب في المال، وعرفها بعض المعاصرين بأنها:" إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا إن تم الملك وحال الحول، وعرفتها الموسوعة الفقهية الكويتية بأنها":أداء حق يجب في أموال مخصوصة، على وجه مخصوص ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب".[2]

في الاقتصاد المعاصر :الاستثمار في اصطلاح علماء الدراسات الاقتصادية المعاصرة هو "ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل، وقد يسمى الإنفاق الرأسمالي الذي يكون غرضه تحقيق عوائد مالية في فترة زمنية معينة، وهو بذلك يختلف عن أنواع أخرى من الإنفاق لا يراد بها تنمية الأموال كالإنفاق اليومي على الأجور، وشتى صور الاستهلاك.[3]

وقد عرف الفقهاء الزكاة بتعريفات متقاربة:[4]

-**وعرفها المالكية:** جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصابا.

-**وعرفها الحنفية:** تمليك جزء من المال عينه الشارع من مسلم فقير غير هامشي و لا مولاه، مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى..

-**وعرفها الشافعية** :اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة.

-**وعرفها الحنابلة** : حق واجب، في مال مخصوص ،لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.

---

[1] ختام عارف حسن عماوي،**دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،سنة 2010،ص 10.

[2] قاسم حاج احمد، **بحث بعنوان استثمار أموال الزكاة و دوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية**،قسم الحقوق،جامعة غرداية ،بدون سنة ،ص 2.

[3] قاسم حاج احمد،استثمار أموال الزكاة و دوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية،**مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**،جامعة غرداية، العدد 12،سنة2011،ص515.

[4] عبد الله بن منصور الغفيلي، دراسة **فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة**، دار الميدان للنشر و التوزيع بنك البلاد،لطبعة الأولى ،2008ص41.

نلاحظ من خلال التعريفات الفقهية: أن الزكاة هي الجزء من المال الذي فرضه الله حقا للمستحقين، ونصيب معلوم يؤخذ من القادر على الدفع لسد حاجة المحتاجين من الفقراء والمساكين، وهي تشمل جميع أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة وقد فرضت الزكاة جبرا بمقتضى القران الكريم والسنة النبوية، فالزكاة تزكية للنفس والأموال والأولاد.

دليل مشروعية الزكاة:[1]

الزكاة فرض عين ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والإجماع و**دليلها من الكتاب قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}**[المزمل:20] **ودليلها من السنة** ما ورد في الحديث الصحيح عن عبد الله بن عباس أن رسول الله لما بعث معاذا إلى اليمن، قال: **"إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب: "فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم"، وأما دليلها من الإجماع:** فقد أجمعت الأمة الإسلامية من لدن النبي إلى وقتنا هذا على مشروعيتها فهي من المعلوم من الدين بالضرورة، وهي إحدى أركان الإسلام الخمسة، قال في الحديث الصحيح "**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، و إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت"**، واتفق الصحابة الكرام على قتال مانعيها، فمن أنكر وجوبها كان مرتدًا، و يستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب وإلا قتل، وقد وردت أحاديث كثيرة تبين عقوبة مانعها في الآخرة، منها ما ورد في الحديث الصحيح عن أبو هريرة –رضي الله عنه – عن رسول الله —**– أنه قال "من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته، مثل له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرعاً له زبيبتان، يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ هزمته – يعني شدقيه – ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك"**

ثانيا: شروط وجوبها: تتعلق بالمال المزكى وتتمثل في الآتي:

- **الإسلام** :الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها ركن من أركان الإسلام فهي عبادة مالية تؤخذ من الأغنياء لتنفق على الفقراء والمساكين.

[1] عبدالباسط القرعان، منير سليمان الحكيم، **دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية**،مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية جامعة الأردن الإسلامية ،مجلد 11،العدد 4،سنة2015،ص400.

- **الملكية التامة** :أي أن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة مملوكاً ملكية تامة من قبل الشخص المزكي ، وتتحقق بالنسبة له حرية التصرف الكاملة دون أن يترتب على ماله حق للغير، فهو مالك لرقبة المال وفوائده ومنافعه ملكية تامة مستمرة وليست عرضية.
- **حولان الحول** :ومعناه أن يمر على ملك المالك 12 عشر شهراً عربياً، فإيجاب الزكاة في أقل من الحول يستلزم الإجحاف في حق الأغنياء، وإيجابها فيما فوق الحول يستلزم الضرر في حق الفقراء.
- **السلامة من الدين** :يشترط في النصاب أن يكون سالماً من الدين، فإن كان المالك مديناً بدين ينقص من نصاب الزكاة فلا زكاة عليه. [1]
- **النماء** :أن يكون المال الذي تؤخذ منه الزكاة نامياً بالفعل أو قابلا للنماء فلا زكاة على الأصول الثابتة المساعدة على الإنتاج، والنماء للأموال، ومن أمثلة الأموال النامية الثروة الحيوانية والزروع والثمار، وكذلك أرباح أصحاب الشركات وأرباب العمل، الأجور العالية ومختلف المداخيل التي يحصل عليها الفرد المسلم.
- **بلوغ النصاب** :يشترط في الأموال الخاضعة للزكاة بلوغ النصاب، والنصاب هو مقدار من المال معين شرعاً لا تجب الزكاة في أقل منه فيخضع للزكاة مقدار النصاب وما زاد عنه، أما دونه فهو ليس نصابا ومعفو عنه [2].

ثانيا :أهداف الزكاة

يمكن أن نميز عدة أهداف ترجى من الزكاة يمكن تناولها فيما يلي:

الأهداف الدينية:

إن الإسلام يهتم بالتوازن والاعتدال بين الجوانب الروحية والمادية، وبعبارة أخرى بين الدين والدنيا، وإنما الدين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجهة، وبقدر حب العبد له يلتزم بكل ما يقربه منه من العبادات والأعمال، فإخراج المسلم للزكاة بنفسه ومن حر ماله، مع حبه الشديد لهذا المال، في مواعيدها وبالمقادير المقررة لمن يستحقها بنفس راضية إيمانًا بها واعتقادًا بفرضيتها، إنما يمثل صورة من صور الإيمان الصادق والطاعة لأمر الله مصداقًا لقوله تعالى:

[1] مسعودي عمر،بن الدين احمد،**فعالية صندوق الزكاة الجزائري في دعم التنمية المحلية:حالة صندوق الزكاة بولاية أدرار**،مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية ،الجزائر،االعدد04، 2017،ص 85.

[2] عبد الحكيم ملياني،دلال ساتة،تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية دراسة حالة تقييم أداء صندوق الزكاة لولاية برج بوعريريج،**مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال**، جامعة بسكرة،العدد 06، سنة 2018،ص 25.

﴿ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾سورة البقرة الآية 177 .

الأهداف الاجتماعية:

تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي، لأنها تربط الغني بالفقير، وتزكي النفس من الشح والبخل، ضمن طبيعة الإنسان التي خلق الله عليها البخل والشح والرغبة في الاستئثار بالخيرات دون الآخرين، وذلك كما في قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾سورة النساء الآية 29.

ويتعاون الكل من أجل سد حاجة الفقراء والمحتاجين، ولذلك اقتضت حكمة الله تعالى تكليف مالك هذا المال بإخراج جزء منه طواعية واختيارًا للآخرين، إذ إن إقبال الفرد على هذه الفريضة معناه التخلص من رذيلة البخل والشح وحب المال الذي قد يؤدي ببعض الناس إلى الذهول والغفلة عن طاعة الله.[1]

الأهداف الاقتصادية:

إن الاستثمار هو الزيادة في رأس المال لجميع أنواعه، بإيجاد موارد إنتاجية ترفع طاقة الجهاز الإنتاجي في الجميع والمال لا يثمر بذاته ولكنه ينمو باستخدامه في التجارة والصناعة ولأن الشرع الإسلامي يحثنا على استغلال كامل المال بطريقة عملية سلمية. ثم تحويل جزء من أموال الزكاة إلى الفقراء والمساكين الذين ينفقونها في قضاء حاجاتهم الاستهلاكية، بدوره سيزيد الطلب على السلع والخدمات، والذي سيتبعه زيادة في الإنتاج ثم زيادة في الاستثمار.

وهنا نستطيع أن نقول إن الهدف الاقتصادي للزكاة هو استثمار الأموال وتنمية الموارد وتحقيق عدالة التوزيع وزيادة دخل الفرد في المجتمع الإسلامية. والزكاة أيضا تهدف إلى معالجة مشكلة التفاوت بين الطبقات والفئات في مجتمعنا الإسلامي.[2]

رابعا: مصارف الزكاة

[1] فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،**أثر كل من الزكاة و الضريبة على التنمية الاقتصادية** ،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2009،ص ص 24 -23.

[2] رقية سعيد مت علي محمد،**الزكاة و أثرها التربوي**،مذكرة ماجستير،جامعة اليرموك،الأردن،سنة،2011،ص 47.

حدد الله سبحانه وتعالى الجهات التي تصرف فيها الزكاة من خلال قوله تعالى(**إنما الصدقات للفقراء والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل،** فريضة **من الله، والله عليكم حكيم**) سورة التوبة الآية60.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل مصرف:[1]

1. **الفقراء والمساكين** :لقد اختلف الفقهاء في تحديد دقيق للفق راء، ولكن يجمعون على أنهم يملكون ما دون النصاب،أي ليس عندهم ما يكفيهم مؤونة الحياة الكريمة، من مأكل و ملبس و مشرب و علاج وغير ذلك، و يعطى الفقراء ما يكفيهم للحاجيات و الضروريات لمدة سنة و هذا هو الرأي الأرجح عند جمهور الفقهاء لان الزكاة تتكرر كل عام.
2. **العاملين عليها: هم** الذين يوليهم الإمام أو نائبه عملا من أعمال جباية الزكاة و توزيعها و ما يدخل في نطاق ذلك،و يعطى لهم حتى لو كانوا أغنياء حتى يحفظ عليهم دينهم،و يرى الفقهاء أن يعطى للعاملين الثمن ،و يرى البعض أن الأمر متروك لما يراه ولي الأمر.
3. **المؤلفة قلوبهم** :**و** هم كفار يرجى إسلامهم أو كف شرهم عن المسلمين،و إما مسلمين يرجى تقوية إسلامهم،و القدر المعطى لهم متروك لاجتهاد ولي الأمر أو نائبه حسب الأحوال.
4. **في الرقاب: ويقصد** بهذا المصرف عتق العبيد ومن في حكمهم من ملكية أسيادهم حتى يكون ولائهم لمن أعتقهم أي يكون ولاءهم للإسلام،و القدر الذي يعطى للعبد أو الأسير متروك لاجتهاد ولي الأمر أو نائبه في ضوء الحصيلة المتوفرة و الأولويات الإسلامية من ضروريات و حاجيات.
5. **في الغارمين** :هم الذين أثقلتهم الديون،و القدر الذي يعطى لهم يتوقف على مقدار حصيلة الزكاة.
6. **في سبل الله: يعد** إشباعا واسعا لحاجات أساسية لحياة الأمة، سواء تم تفسيره بخصوصية للمجاهدين أو عمومية في جميع مصالح الأمة.
7. **ابن السبيل: و** يقصد به إعطاء الشخص المسافر الغريب في أرض ليس له فيها مال من الزكاة،كان غنيا يأخذ على سبيل الق رض الحسن على أن يرده بعد عودته إلى وطنه،و إن كان فقيرا فلا يرده باعتباره من الفقراء و المساكين و يعطى له ما يكفيه حتى يعود لوطنه.

[1] نعمون وهاب و عناني ساسية ، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة صندوق الزكاة الجزائري ،**الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**،جامعة قالمة،يومي03و04 ديسمبر ،2012،ص 204.

خامسا: مبادئ الزكاة

من أهم هذه المبادئ:[1]

1. **مبدأ العدالة :**

لقد فرض الله الزكاة على كل مسلم، دون التمييز في عرق أو جنس أو لون، وقد تمثلت منذ بداية فرضها في المساواة بين المكلفين وفي إعفاء حد الكفاف وهو الحد الأدنى للمعيشة وإعفاء الأموال العينية المستخدمة لأغراض المعيشة.

2. **مبدأ اليقين :**

لا شك أن قاعدة اليقين هذه تتحقق بأجلى صورة في فريضة الزكاة .فإن الله تعالى فرضها في كتابه، وحدد مقاديرها على لسان رسوله، وترك لنا الأئمة في توضيحها ثروة فقهية ضخمة، وأصبح من الواجب على كل مسلم أن يتعلم أحكامها باعتبارها جزء ا من دينه، وهي فريضة ثابتة غير قابلة لكثرة التحويل والتبديل، كالضرائب المدنية الأخرى، وما في بعض أحكامها من خلاف بين الفقهاء يمكن تمحيصه واختيار رأي منه عند وضع قانون للزكاة تسير عليه الدولة.

3. **مبدأ الاقتصاد في النفقات :**

وضع التشريع الإسلامي مبادئَ وقواعدَ تضمن تحقيق جباية الزكاة كاملة في أمانة تامة، دون أية زيادة في نفقات الجِبَاية، ودون رصد مبالغَ طائلةٍ كحوافزَ للعاملين عليها، فقد جعل الشارع للعاملين على الزكاة، جباية وتوزيعا، مَصْرِف أمن مصارف الزكاة الشرعية؛ ليشعرهم بأنهم يقومون بعمل دينيّ يستحقون عليه جزءا من الحصيلة في دنياهم، فضلا عن الثواب في الآخرة، وهذا يدفعهم إلى تقوى الله، والإحسان في الجمع.

4. **مبدأ الملائمة :**

[1]. بايزيد بلعدل، **محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التمنية الاقتصادية و الاجتماعية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003–2004**، مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013. ص 8.

لا شك إن التشريع الإسلامي كان سباقا في بسط هذا المبدأ، فمبدأ الملائمة بحسب ادم سميث تجبى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول، وهو ما نراه متجليا في الزكاة فقد راعت توقيت التحصيل وذلك متمثل في شرط حولان الحول، وكذلك مراعاة نشاط المكلف، فتفرض عليه الزكاة من نفس نوعية منتوجه.

المطلب الثالث: دور الزكاة في تمويل الاستثمار

تساهم الزكاة بصورة مباشرة في التقليص المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر و البطالة من خلال توفير التمويل المجاني لأصحاب المشروعات الكفائية ، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالات الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة من خلال مصرف الفقراء و المساكين ،حيث يؤكد عدد مهم من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة ،و ذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه من جهة ، و كونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية .[1]

الفرع الأول: أثر الزكاة على زيادة الاستثمار

وتأثير الزكاة على الاستثمار يكمن في:

أن تحصيل الزكاة من أصحابها من شأنه دفع هؤلاء وتحفيزهم إلى استثمار أموالهم حتى لا تأتي عليها الصدقة، ولهذا أمر الرسول صل الله عليه وسلم بأن يتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكله الصدقة لقوله صل الله عليه وسلم *من تولى يتيمًا له مال فليتجربه، لا تأكلها الصدقة *.

إن إنفاق الفقراء للزكاة في شراء احتياجاتهم من السلع والخدمات يزيد من تيار الاستهلاك وهذا معناه زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يدفع أصحاب المشروعات إلى التوسع في استثماراتهم لتغطية الزيادة في الطلب.

توزيع الزكاة وفقًا لمبدأ الإغناء وإقامة مشروعات إنتاجية للفقراء من أفضل الطرق وأجداها لتشجيع الاستثمار.

الزكاة كوسيلة لمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة وبقاء رأس المال مرهون في يد القلة من أفراد المجتمع والتي تتحكم في استثماره بدون منافسة يعطل هذا المال عن كثير من الاستثمار أما إذا توفر المال وتم انتشاره في أيدي معظم الناس زاد الحافز للاستثمار والبحث عن مشروعات إنتاجية مربحة وزادت جدية أصحاب الثروة في ذلك نتيجة

[1] أحمد علي جرادات، **النظام الاقتصادي في الاسلام**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص427،

لزيادة المنافسة بين رؤوس الأموال على تنفيذ المشروعات، وهذه الصورة لا تكون موجودة في ظل تركز الثروة ويقوم أصحاب رؤوس الأموال بالمشروعات الاحتكارية لعدم وجود من ينافسهم.

أن قطاعات الاقتصاد وصناعاته مترابطة ومتداخلة بحيث أن إنشاء مشاريع في قطاع معين يدفع إلى إنشاء مشروعات مكملة له سواء كان التأثير يؤدي إلى إقامة مشروعات توفر مستلزمات الإنتاج للمشروعات القائمة أو تقوم على أساس أن المشروعات القائمة توفر مستلزمات إنتاج تحفز مشروعات أُخرى على الاستفادة منها، بالإضافة أن أثر المضاعف والمعجل له أثر كبير في زيادة مستوى الدخل وبالتالي مستوى الادخار فالاستثمار، وعليه فإن تمويل بعض المشروعات عن طريق الزكاة يساعد في قيام مشروعات مكملة لها.

ما ذكر حول أن الزكاة توفر من العوامل الاجتماعية والسياسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وإقامة البنية التحتية والهياكل الأساسية يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار.[1]

الفرع الثاني: الدور الاستثماري للزكاة

اختلف الفقهاء في مسالة استثمار أموال الزكاة، حيث يرى فريق من العلماء والفقهاء أن الزكاة لا يجوز استثمارها، ويرى فريق ثاني انه يجوز استثمار أموال الزكاة ولكن بضوابط محدودة حيث يرى هذا الفريق انه إذا فاضت أموال الزكاة عن حاجة مستحقيها الآنية، فان لولي الأمر أن ينشا مشروعات إذا رأى مصلحة في ذلك، بحيث يعود ريعها على مستحقيها مع مراعاة ضوابط، والتي تشمل:[2]

- ألا تتوفر شروط صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.
- أن يتم استثمار أموال الزكاة بالطرق المشروعة.
- أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة وكذلك ريع تلك الأصول.
- المبادرة إلى تسبيل الأصول المستثمرة إذا اقتضت حاجة مستحقي الزكاة لصرفها عليهم.
- بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيد عند الحاجة.

[1] علاء الدين عادل الرفاتي،الزكاة و دورها في الاستثمار و التمويل ،**بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة** ، بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية،8-10 ماي 2005،ص 8.

[2] نعمون وهاب، عناني ساسية، مرجع سابق، ص 212- 213.

- أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر جمع الزكاة وتوزيعها لمبدأ النيابة الشرعية، وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الخبرة والكفاءة والمهنة.

وإذا أخذنا برأي جواز استثمار أموال الزكاة فان هناك مجالات عديدة يمكن استثمار أموال الزكاة فيها، وهي:

1-استثمار أموال الزكاة في مشاريع إعاشة جماعية لتدر على المستحقين دخولا دورية، ومن أمثلة ذلك:

-في المجال الفلاحي يمكن استجلاب أدوات زراعية غير تقليدية تمكن المستحقين من زيادة إنتاجهم؛

-كما يمكن دعم مراكز البحث العلمي في مجلات إكثار البذور و تطوير الفصائل الحيوانية، مما يساهم بفاعلية في تملك المستحقين لمستثمرات زراعية ممتازة ذات إنتاجية؛

-كما يمكن استثمار أموال الزكاة في دعم مقدرات مراكز التدريب المهني و توسعة فرص القبول فيها لاستيعاب أعداد كبيرة من الشباب و إعدادهم و تدريبهم ،مما يساهم بفاعلية في دعم الصناعات الصغيرة.

2-كما يمكن استثمار أموال الزكاة في مشاريع استثمارية وخدمية يخصص العائد منها للمستحقين، وذلك بعد إعداد جدوى دراسية دقيقة، ليتمكنوا من إشباع حاجاتهم ورغباتهم الملحة مثل إنشاء مراكز علاجية وصحية، تقدم خدماتها مجتنا للمستحقين، وللمقتدرين برسوم رمزية تورد لصندوق الزكاة للحي أو القرية.

3-الاستثمار المؤقت،ويقصد به وضع بعض الأموال الزكوية في المصارف الإسلامية و الشركات الإسلامية لمدة سنة أو سنتين للاستفادة من أرباحها، و ميزة هذا الأمر سهولة استرجاع أموال الزكاة في أي وقت يحتاج إليها ،فليس فيها تجميد لأموال الزكاة ،و هذا الأمر أخذت به الهيئة الشرعية لبيت المال في الكويت.

4-استثمار أموال الزكاة من خلال منح بعض العائلات الفقيرة مبلغا من المال تنشأ به مشاريع صغيرة، وتشرف الهيئة المسؤولة عن الزكاة على مراحل إنشاء المشروع ومتابعته بعد ذلك، بما يضمن مشروعية العمل وجدواه، وتكون قيمة المشروع كاملة دينا في ذمة المستحق بحيث يسدده على أقساط رمزية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الفرع الأول: دراسة عبد الله علي محمود الصيفي تنمية واستثمار أموال الصدقات رؤية شرعية تطبيقية معاصرة 2014

تناول هذا البحث مسألة ذات أهمية كثُر السؤال عنها، ألا وهي تنمية واستثمار أموال الصدقات من الناحية التطبيقية المعاصرة، وذلك من خلال تتبع المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي.

وتوصل الباحث إلى مشروعية مبدأ استثمار أموال الصدقات من حيث الجملة، مع حاجة التطبيق المعاصر في استثمار أموال الزكاة إلى تعديلات وتصويبات، والتركيز على استثمار أموال الصدقات لمندوبة في الواقع من بين النتائج:

- إن مبدأ استثمار أموال الصدقات مشروع في أصله لما فيه من تحقيق لمقاصد التشريع الداعي إلى حفظ المال وتنميته ورعاية المحتاج والفقير
- ضرورة مراعاة القائمين على استثمار اموال الزكاة التقيد بالضوابط المقررة شرعا لاستثمار هدا المال .
- حاجات الفقراء الفورية في الزمن المعاش تتعارض واستثمار أموال الزكاة.
- الصدقة المندوبة بديل جيد واسع من حيث الاستثمار والتنمية لعدم اشتراط الفورية في الإخراج جواز استثمار أموال الزكاة مع وجود محتاجين لها في حالات معينة وحدود ضيقة.

الفرع الثاني :دراسة عبد الباسط القرعان، منير سليمان الحكيم، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره، ودور الزكاة في محاربته والتخفيف منه، كما هدفت إلى دراسة دور الزكاة في توزيع الثروة، وتحقيق التكافل الاجتماعي، والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الحد من مشكلة التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب، والنفقات، والاختلافات الهيكلية "تخلف الوضع الإنتاجي العام، توصلت الدراسة إلى النتائج:

1- الزكاة أداة مالية هامة يمكن أن تؤدي دورا رئيسا في علاج التضخم والتخفيف من حدته.

2- الزكاة أداة فاعلة لتوزيع المال بطريقة عادلة وفق الأولويات والحاجيات، والعمل على مزج العناصر الإنتاجية بكفاءة فهي تعطي الفقير القادر على العمل ما يكفي لشراء الآلات والمعدات ليكتسب حرفة تُدرُ عليه دخلا، ليُنفق منه على نفسه وعلى من يعول فتكون الثمرة في النهاية تحقيق التوازن بين المعروض السلعي والنقدي مما يؤدي إلى محاربة التضخم.

3- يؤدي الاكتناز إلى اختلال العرض والطلب وإخراج المال عن وظيفته كوسيط للتبادل، والزكاة هي الوسيلة الأنجع لعلاج الاكتناز من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار حتى لا تكون عرضة للتآكل، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومكافحة التضخم.

4- تساهم محلية الزكاة في توزيع الفائض النقدي وفق توجهات إنتاجية من خلال توزيع الاستثمارات في القطاعات التي يزيد الطلب عليها وكذلك زيادة الأجور والدخول للعاملين في هذه القطاعات، وهذا أحد العوامل الهامة التي تعمل على تخفيض نسب التضخم.

5- تعمل الزكاة على زيادة الناتج القومي الإجمالي نظراً لاتساع الشريحة السكانية المؤدية لفريضة الزكاة، وشمولها للأموال النامية فعلاً وتقديراً مما يؤدي إلى القدرة على ضبط الإصدار النقدي، أو مواجهة أي عجز في الموازنة التي تلجأ الدولة عادة لتمويله من خلال الجهاز المصرفي، وهذا ما يقلل من التضخم من خلال تخفيض عرض النقد.

الفرع الثالث :دراسة مسعودي عمر بن الدين أمحمد، فعالية صندوق الزكاة الجزائري في دعم التنمية المحلية حالة صندوق الزكاة بولاية أدرار 2017.

تهدف الدراسة إلى تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مجال جباية أموال الزكاة وانعكاساتها على التنمية المحلية، فبعد تقديم الإطار ألمفاهيمي للزكاة ومشروعيتها وكذا شروط وجوبها، تم تسليط الضوء على ماهية صندوق الزكاة الجزائري وآليات عمله وكذا أهم أدواره في دعم التنمية المحلية تم الوصل للنتائج التالية:

يواجه صندوق الزكاة بولاية أدرار على غرار العديد من الولايات الأخرى، عديد المعوقات التي تحد من تطوره، وتقف حاجزا في تحقيقه لأهدافه المتمثلة في الرفع من الحصيلة الزكوية . بالشكل الذي يؤثر من خلاله إيجابا على التنمية المحلية، ولعل من أهم الصعوبات المعترضة لتسيير الصندوق ما يلي:

- نقص الوعي بأهمية الصندوق لدى الممولين له مع وجود نوع من عدم الثقة إدراكا منهم بعدم توجيه موارده لمستحقيها.

- نقص الترويج الإعلامي للصندوق خاصة في المجال التلفزيوني.
- وجود ضعف لدى القائمين على تسيير الصندوق في إتقان المحاسبة خاصة بعد أن أصبحت الحصيلة الزكوية تعد بالملايير.
- ظهور مشاكل في عملية تحصيل القروض الموزعة من أموال الزكاة لاسيما على المستوى الولائي ، نقص الدراسات الميدانية لتقييم الدور الفعلي للصندوق في دعم التنمية المحلية

الفرع الرابع : عبد الحكيم ملياني، دلال ساتة، تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية دراسة حالة تقييم أداء صندوق الزكاة 2018.

يهدف البحث إلى تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية بصفة عامة، ومن ثم التخصيص بتقييم صندوق الزكاة لولاية برج بوعريريج من خلال الإحصائيات المتوفرة خلال الفترة 2009-2013

حيث تم التوصل إلى أن صندوق الزكاة يقوم بتقديم مساعدات و إعانات للعائلات الفقيرة و المعوزة، و يوجه الصندوق نسبة معينة من الأموال للفقراء و الراغبين في الاستثمار والعمل عن طريق الية القرض الحسن، و كذلك بتقديم قروض للشباب البطالين من أجل دعمهم في إنشاء و توسيع مشاريع استثمارية مختلفة مصغرة،مما يؤكد دور صندوق الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية في جميع المجالات و القطاعات .

إذ كانت مساهمة خدمات التمويل المقدمة من طرف صندوق الزكاة لولاية برج بوعريرج في سبيل تنويع الاستثمارات الاقتصادية بالولاية محدودة وهامشية بالإضافة إلى أنها متناهية الصغر، وهذا لا يمكن قصور دور الزكاة في حد ذاتها وإنما يرجع إلى منهجية وآلية عمل صندوق الزكاة بصورة لا تسمح له بجباية أكبر حصيلة ممكنة من أموال الزكاة وتسيرها بصورة جيدة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الفرع الأول: وان أحمد وان مارهايني استثمار الزكاة في ماليزيا دراسة السياسات والممارسات المعاصرة فيما يتعلق بالشريعة جامعة ادنبره ماليزيا مذكرة دكتوراه سنة 2012

هدف البحث هي تحليل المسائل القانونية المتعلقة بالاستثمار في الزكاة وبحث ودراسة آليات استثمارات الزكاة التي تجريها مؤسسات الزكاة الماليزية سواء كانت متوافقة مع الشريعة أم لا. وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

وتخلص الدراسة إلى أن مؤسسات الزكاة في ماليزيا في إدارة استثمار الزكاة، تتعهد ببعض التدابير لضمان أن يتم الاضطلاع بها وفقا للشاري في استثمار الزكاة، تضمن المؤسسات أن تستهدف المشاريع فوائد المتلقين وتنعكس من خلال الآليات التي استخدموها في تحديد المشاريع الاستثمارية واختيار المستفيدين المشاركين.

وجدت الدراسة أنه لا توجد سياسة واضحة حول ضمان استبدال أي زكاة فقدت في أنشطة الاستثمار قبل التوزيع، هناك العديد من الإجراءات الوقائية التي تتخذها المؤسسات.

كما وجدت الدراسة أن السياسة المتعلقة بسيولة المنتجات الاستثمارية للزكاة غير الموزعة غير موجودة، تشير إلى أن الزكاة المستثمرة يمكن تحويلها إلى نقد في أي وقت عندما تنشأ الحاجة للتوزيع ويتم تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

تؤكد الدراسة أنه إذا كانت فوائض عائدات الزكاة هي القوة الرئيسية وراء استثمار الزكاة، فإن هذا النهج له ما يبرره، ويمكن أن يصبح الاستثمار بحد ذاته معيارًا فعالًا لزيادة أموال الزكاة غير الموزعة ومنع انخفاضها بمرور الوقت.

توصلت الدراسة إلى أن المبلغ المحدد لاستثمار الزكاة، وتكاليف الإدارة وعوائد الاستثمار لم يتم كشفها بوضوح للجمهور، يجب الكشف عن عمليات استثمار الزكاة والمعلومات ذات الصلة جنبا إلى جنب مع الأنشطة جنبا إلى جنب مع الأنشطة الأخرى التي تجريها مؤسسات الزكاة مثل من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت والتقارير السنوية

الفرع الثاني: محمد شهريار أحمد رضيمي وعبد الرحيم رومل ومحمد فريد محمد أردس، إدارة الزكاة في ماليزيا **مدرسة الأعمال الإسلامية، جامعة يوتارا ماليزيا،2016**

هذه الورقة تناقش موضوع مهم وهو المنظور الماليزي لمسائل عدم الكفاءة والدافع المحتمل وبناء القدرات وتوصلت إلى النتائج التالية:

دفع الزكاة واجبة على الجميع مسلم ليس فقط في ماليزيا بل في جميع أنحاء العالم كما هو منصوص عليه في العديد من الآيات في القرآن الكريم، دفع الزكاة هو جزء من المسؤولية مسلم.

توجد في ماليزيا الجهة المخولة التي تدير الزكاة تسمى الدولة الإسلامية المجالس الدينية (SIRCs) التي تعمل بشكل مستقل لحالتهم لضمان إدارة الزكاة وتصبح الإدارة أكثر كفاءة وفعالية. كما تلعب مؤسسة الزكاة أدوارا مهمة في جمعها والتعرف على المستفيدين ومن ثم توزيعها على هؤلاء المحتاجين والفقراء. منذ تأسيس مؤسسة الزكاة

في 1990، هناك الكثير من التحسن في الكفاءة والفعالية، ولقد أثارت الكثير من القضايا حول توزيع الزكاة وضلال صندوق الزكاة لفترة طويلة. هذا النوع من المشاكل يخلق الوصمة الاجتماعية السلبية تجاه مؤسسات الزكاة. زكاة المؤسسة قد تحسنت كثيرا ولا شك في التحسين يساعدهم كثيرا من حيث الكفاءة وفعالية، ولكن عليهم أيضا أن يتنبهوا إلى بعض القضايا التي قد يواجهونها في المستقبل.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة لتناول جوانب تتعلق بدور الزكاة في تمويل الاستثمارات وأهم التحديات التي تواجهها لتمويل المشاريع باستخدام أموال الزكاة، من خلال صندوق الزكاة، فبعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال الدراسة رغم اختلاف المكان والأزمنة، والتي تمت فيها من مختلف دول العالم، نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية. تتمثل فيما يلي:

من حيث الهدف:

فان ما تتميز به هذه الدراسة هو إظهار دور أموال الزكاة في التمويل، والتعرف على الزكاة و أهميته و أهدافه والعوامل المؤثرة فيه ، وتشترك دراستنا في معرفة مدى الاعتماد على أموال الزكاة و استخدامها في ما ينفع المجتمع والاقتصاد ،كما أن تركيز الدراسة السابقة على دور الزكاة في توزيع الثروة، وتحقيق التكافل الاجتماعي، والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الحد من مشكلة التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب و إلى تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية و انعكاساتها على التنمية المحلية، يأتي انطلاقا من الفهم العميق لاستثمار أموال الزكاة في المجالات ذات الفعالية ، و ذلك لتقليلها من مستوى البطالة و الركود الاقتصادي ولذلك أدت مختلف الدراسات اهتماما كبيرا بهذا الأخير و ذلك لتحقيقه الأهداف المتمثلة في الرفع من الحصيلة الزكوية .

– أوجه الاختلاف:

لقد اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من ناحية الهدف من الدراسة و المشكل الذي تعالجه أو تطرق إليه، كما أنها تختلف في الحدود الزمنية للدراسة، فنلاحظ منها من تعالج مشكلة التضخم الناتج عن ارتفاع

الطلب، والنفقات، و أخرى تعالج مشكل جباية أموال الزكاة وانعكاساتها على التنمية المحلية،كما أن لكل باحث طريقته الخاصة في صياغة هدفه، وأسلوب معالجته للدراسة، أما الدراسة الحالية فلقد كان هدف الدراسة استغلال أموال الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية .

لوحظ اختلاف في تحديد المتغير التابع فبعضها ينطلق من الجباية، والبعض يعتمد التضخم، أما الدراسة الحالية فإن المتغير التابع تمويل الاستثمارات.

خلاصة

لقد تم التطرق خلال المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالاستثمار، وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها مبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى التعرف لمفهوم الزكاة ودليل مشروعيتها وشروط وجوبها وأهم الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها، كما أننا ربطنا بين الزكاة والاستثمار بالدور الذي تلعبه أموال الزكاة في تمويل الاستثمار وآثارها عليه.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكانت أغلبها تهدف استخدام الأساليب الإحصائية الكمية والوصفية، كما تم الاعتماد على أهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في هدف الدراسة، وأهم النتائج المتوصل إليها. وفي الأخير تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد القيام بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول، حيث تم فيه تناول الجوانب الأساسية للزكاة والاستثمار والدور الذي تلعبه أموال الزكاة في تمويل الاستثمار وأثرها عليه. سنحاول في هذا الفصل إسقاطه على الجانب العملي، باستخدام استقراء البيانات تحليلها، وهذا من خلال دراسة معطيات حصيلة صندوق الزكاة لولاي غرداية، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول طريقة وأدوات جمع المعطيات من خلال تحديد مجتمع الدراسة وتحديد المتغيرات وطريقة جمعها، أما المبحث الثاني يضم عرض الجداول والأشكال التوضيحية لتفسير وتحليل النتائج ومناقشتها ولكي نثبت صحة الفرضيات أو ننفيها.

ولتحقيق خصوصية الدراسة التطبيقية في هذا الفصل اعتمدنا على مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للطريقة والأدوات المستخدمة في الدّراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً لمنهجية البحث وأهم الأدوات والطرق المستخدمة في دراسة الحالة وتشمل (مجتمع وعينة الدّراسة، الأدوات المستخدمة في الدراسة، ...الخ).

تعتبر تجربة صندوق الزكاة الجزائري تجربة حديثة في إدارة وتنظيم جمع وتوزيع الزكاة،

المطلب الأول :ماهية صندوق الزكاة الجزائري.

الفرع الأول: تعريف صندوق الزكاة

تعريف صندوق الزكاة:

مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي:

- **اللجنة القاعدية:**

وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

- **اللجنة الولائية:**

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية[1].

[1] مديرية الشؤون الدينية بولاية غرداية

➢ **اللجنة الوطنية:**

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

الفرع الثاني: أدوات الرقابة في نشاط الصندوق[1]

لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأنية من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.

- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للاطلاع على قنوات الزكاة

- نشر الأرقام بالتفصيل على موقع الوزارة على الانترنت.

- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.

- لابد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

يتم صرف أموال الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- **العائلات الفقيرة:** وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل ستة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر).

- **الاستثمار لصالح الفقراء:** جزء من أموال الزكاة سيخصص للاستثمار، وذلك دائما لصالح الفقراء، كأن نعتمد طريقة القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة...

[1] مديرية الشؤون الدينية بولاية غرداية

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن الخريطة الرسمية التي توضح حدود عمل صندوق الزكاة الجزائري، هذا الأخير يتكون من اللجان التالية:

1. اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة:

وتعرف أيضا بالهيئة المركزية للزكاة وتكون على المستوى الوطني، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- رسم ومتابعة السياسة الوطنية للصندوق؛
- النظر في المنازعات؛
- التنظيم من حيث اللوائح والنظام الداخلي وإعداد الاستثمارات وإنشاء الهيئات الولائية وإنشاء بطاقة وطنية خاصة بالزكاة؛
- وضع الضوابط المتعلقة بجمع الزكاة وتوزيعها؛
- وضع البرنامج الوطني للاتصال؛
- البحث والتطوير؛
- الرقابة الشرعية.

وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: يتكون من رئيس المجلس الأعلى للصندوق ورؤساء اللجان الولائية، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة الشرعية وممثل المجلس الإسلامي الأعلى، وممثل وزارة التضامن وممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق وكبار المزكين.

ب. لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة: ينقسم هذا المجلس إلى مجموعة من لجان المتابعة، وهي كالتالي: لجنة التحصيل والتوزيع، لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات، لجنة الشؤون المالية والإدارية والتكوين، لجنة المراجعة والرقابة.

ت. المكتب الوطني لصندوق الزكاة: يتكون من رئيس المكتب الوطني لصندوق الزكاة، مجلس الإدارة تحت رئاسة الوزير أو من ينوب عنه، الهيئة الشرعية، الأمين العام وله أربع مدراء يساعدونه هم: (مدير الإدارة المالية والتكوين، مدير التحصيل والتوزيع، مدير الإعلام والاتصال والعلاقات، مدير الرقابة والمنازعات).

2.الجنة الولائية لصندوق الزكاة:

تكون على مستوى كل ولاية من ولايات القطر الوطني، وتتمثل مهامها في:

- تنظيم العمل من خلال إنشاء اللجان القاعدية والتنسيق بينها، إنشاء بطاقة ولائية للمستحقين والمزكين، ضمان تجانس العمل وتنظيم عملية التوزيع؛
- مهمة الرقابة والمتابعة؛
- مهمة التوجيه؛
- مهمة النظر في المنازعات؛
- مهمة الأمر بالصرف.

كما تتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية:

أ. المكتب التنفيذي: يتشكل من العناصر التالية: رئيس المكتب الآمر بالصرف، الأمين العام وله أربعة مساعدين، وأمين المال وهو المحاسب.

ب. هيئة المداولات: تتشكل من[1]

- معتمد يعينه وزير الشؤون الدينية والأوقاف وهو الآمر بالصرف؛
- إمامين من الأئمة الأعلى درجة في الولاية ومشهود لهما بالسمعة الحسنة دون الانتماء إلى مكان واحد؛
- ممثلين اثنين إلى أربعة من كبار المزكين ودون الانتماء إلى مكان واحد؛
- رئيس المجلس العلمي الولائي؛
- رجل قانون ممارس
- أعضاء من الفدرالية الولائية للجان المسجدية؛
- رؤساء الهيئات القاعدية؛
- محاسب له خبرة بالشؤون المالية؛
- اقتصادي؛
- مساعد اجتماعي؛
- اثنين إلى أربعة من أعيان الولاية

[1] مديرية الشؤون الدينية بولاية غرداية

ت.لجان هيئة المداولات الولائية: تنقسم هيئة المداولات الولائية إلى مجموعات من لجان المتابعة تتمثل في: لجنة التنظيم، لجنة المتابعة والمراقبة والمنازعات، لجنة التوجيه والإعلام، لجنة التوزيع والتحصيل.

3.اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة:

وتكون على مستوى كل دائرة، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- إحصاء المزكين والمستحقين؛
- التوجيه والإرشاد؛
- التحصيل وتنظيم توزيع الزكاة؛
- المتابعة؛
- تحسيس المواطنين.

مكونات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة: وتتكون اللجنة الهيئة القاعدية للزكاة من:

أ. المكتب التنفيذي: يتكون من: رئيس المكتب التنفيذي، وأمين عام بنائبين، وأمين المال بمساعدين.

ب. هيئة المداولات: هي بمثابة الجمعية العامة وتتشكل من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء وممثلي الأعيان وممثلين عن المزكين.

طرق جمع أموال الزكاة

بغية تفعيل عملية جمع أموال الزكاة في الجزائر تم إعتماد ثلاثة طرق هي:[1]

1- **الحوالة البريدية:** يمكن الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني.

الصك البنكي أو البريدي: يحرر لحساب صندوق الزكاة في كل ولاية.

2- **طريقة الجمع في المساجد:** تفاديا لأي مشاكل قد تنجم عن عملية جمع أموال الزكاة تم إعتماد هذه الطريقة، والتي تكون على مستوى المساجد المركزية أو مساجد وسط المدن، وترتكز هذه الطريقة على مجموعة من الإجراءات وهي:

[1] لزهر قواسمية واخرون، مداخلة بعنوان صندوق الزكاة ...رؤية حديثة لجمع وتوزيع واستثمار الأموال دراسة حالة التجربة الجزائرية، ملتقى صفاقس الدولي الثاني ليوم الباحثين الشبان 29 جوان2013، جامعة الزيتونة تونس، ص 3.

- **الإجراءات التنظيمية العامة:**

- يجب أن تكون الملصقات الخاصة بحملة الزكاة على كل الصناديق التي توضع داخل المساجد.
- يجب أن يكون كل صندوق الزكاة بقفلين، أحدهما عند إمام المسجد والثاني لأحد أكبر المزكين.
- يوضع صندوق داخل مقصورة الإمام، وعدد من الصناديق داخل قاعة الصلاة.
- يعتمد دفتر قسائم تحصيل الزكاة، يكون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- يتم دفع المبالغ المحصلة في الحسابات البريدية الولائية عند نهاية كل أسبوع من طرف الإمام وأحد أكبر المزكين.

- **الإجراءات العملية لطريقة الجمع:** يجب أن يتقيد الإمام بالخطوات التالية حسب الحالة:

- يعلم الإمام المصلين بالإجراءات المعتمدة في جمع الزكاة داخل المسجد ويحثهم على دفعها والأسباب التي أدت إلى إعتماد صندوق الزكاة في الجزائر.
- على الإمام ألا يكل عن التذكير بضرورة دفع الزكاة للصندوق والترغيب في ذلك كلما وجد فرصة متاحة.
- يذكر الإمام أنه وضعت لجنة داخل المسجد يترأسها هو بنفسه تضمن السير الحسن لعملية الجمع.

3 طريقة تسيير صندوق الزكاة الجزائري وأهدافه الكبرى:[1]

يتم تسيير صندوق الزكاة الجزائري كما يلي:

- يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه؛

- يحصل صندوق الزكاة ويصرف الأموال من خلال الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة؛

- تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين؛

- تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء أصحاب الحرف؛

- يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع إلا على أهل الولاية

ومن الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة نذكر:

[1] عبد الله بن منصور و عبد الحكيم بزواية، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، ملتقى صفاقس الدولي الثاني ليوم الباحثين الشبان 29 جوان2013، جامعة الزيتونة تونس ،ص5.

- الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة وإحياؤها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم؛

- جمع المساعدات والهبات والتبرعات وأموال الصدقات النقدية؛

- القيام بأعمال الخير والبر التي دعا إليها الدين الإسلامي الحنيف؛

- توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية وبالخصوص الفقراء؛

- توعية وإعلام الأفراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع الزكاة توزيعها وذلك عن طريق الوسائل الإعلامية المختلفة وتحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى ثقة المواطنين في نشاط الصندوق وعلى مدى إيمانهم به.

إستراتيجية الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة على المستوى المحلي والوطني:

الإطار العام للحملة:

- التعريف الواسع بصندوق الزكاة و بميكانيزمات عمله حتى تكون واضحة لكل فئات المجتمع.
- تعزيز ثقة الناس في الصندوق، وذلك أن عامل الثقة مهم في مثل هذه النشاطات.
- إقناع المزكين بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق.
- تحسيس الجالية الجزائرية بأهمية تحويل زكاة أموالهم إلى داخل الوطن.
- إبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية لصندوق الزكاة.
- إشراك أوسع الهيئات العمومية في الجهود التعريفية والتحسيسية بصندوق الزكاة.

أنواع التمويلات المعدة:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- تمويل المشاريع المصغرة
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

مراحل الحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة (القرض الحسن)

- يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقّق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضرّرا والأكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف أكبر...).
- توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.
- توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه.
- توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.
- توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

المطلب الثاني: الطريقة ومتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجتمع وعينة الدراسة، وكذا متغيرات الدراسة، فضلا عن وصف أداة الدراسة والإجراءات التي تم إتباعها للتحقق من صدقها وثباتها، كما سيتم التطرق إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة بيانات الدراسة.

وحتى يتم الوصول إلى نتائج مقبولة أو ذات مستوى من خلال الدراسة لابد من وضع منهجية وطريقة لدراسة الحالة على أساس النقاط التالية:

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

استهدفت دراستنا أحد صناديق الزكاة وهو صندوق زكاة ولاية غرداية، كان مصدر المعلومات مصلحة الزكاة بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف، فقد تم الاعتماد على عينة عشوائية المكونة مجموعة من الأفراد المستفيد من أموال الزكاة، فقد تحصلنا على مجموعة من البيانات و المعلومات متمثلة في جداول بإحصاء شامل لصندوق الزكاة و الأفراد المستفيدين من القرض الحسن و بإحصاء خاص بزكاة الفطر.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير المستقل المتمثل في الزكاة، أما المتغير التابع فيتمثل في تمويل الاستثمار.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق تحديات تمويل الاستثمار باستغلال أموال الزكاة في الجزائر، تناولنا في هذا المجال واستناداً لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الواقع، اعتمدنا على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكون أفضل لمعالجة الموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة التالية:

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على منهج دراسة حالة بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات وتدعيمها ببعض المقابلة مع بعض المسؤولين في مديرية الشؤون الدينية قصد جمع بيانات جديدة واستخدامها في التحليل، وفيما يلي توضيح لذلك:

ثانياً: المقابلة

اعتمدنا في دراستنا على إجراء مقابلات مع مسؤول مصالح المديرية وهذا لطرح بعض الأسئلة لفهم الموضوع والحصول على المعلومات التفصيلية حول الزكاة تجربة صندوق الزكاة في الجزائر عموما وغرداية خصوصا

ثالثاً: الوثائق

تم الاعتماد على وثائق خاصة بالمدرية والتي وفرت بعض المعطيات والبيانات الضرورية للبحث.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل النتائج

سنعرض في هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل المقابلة، وتحليل ومناقشة نتائج استقراء الجداول لغرض نفي أو إثبات الفرضيات من خلال استنتاجات الدّراسة.

المطلب الأول :تحليل حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة لولاية غرداية

الفرع الأول: تشخيص وضعية صندوق الزكاة لزكاة الأموال لولاية غرداية

الجدول رقم: 1 إحصاء شامل لصندوق الزكاة لزكاة الأموال لولاية غرداية

الحملة	نوع الحصيلة	مبلغ الحملة	زكاة القوت	القرض الحسن
2008	زكاة المال	3.256.986.23	1.628.493.11	1.221. 369.83
2009	زكاة المال	6.843.094.24	2.566.160.35	1.710.773.56
2010	زكاة المال	4.062.883.29	2.031.441.65	1.523.581.23
2011	زكاة المال	غياب المفوض	غياب المفوض	غياب المفوض
2012	زكاة المال	403783293	201891646	151418734
	زكاة الزروع	17935000	8967500	6725625
2013	زكاة المال	274955593	240586143	/
2014	زكاة المال	569357023	284678512	213508884
2015	زكاة المال	7335964403	641896443	/
2016	زكاة المال	631604403	552653852	/
2017	زكاة المال	1320848408	1155742357	/

المصدر: وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غرداية

يظهر لنا من خلال الجدول وجود ارتفاع في وتيرة تحصيل زكاة الأموال محليا ، حيث بلغت عام 2008 حوالي 3.256.986.23دج بنسبة 39% من خلال الدائرة النسبية من إجمالي المحصل ،لترتفع إلى قيمة 6.843.094.24دج عام 2009، ثم انخفضت مقارنة بالعام الفائت بقيمة 4.062.883.2 دج و بقيت على نفس الوتيرة لسنة 2012 لما يقارب 403783293دج و استمرت في التدهور إلى أسوء قيمة لسنة 2013 قدرت قيمتها 274955593دج مقارنة بسنة السنوات الفائتة ،و عموما فقد ارتفعت في السنة القادمة 2014 ، بقيمة 569357023دج ، رغم التراجع الذي عرفه أموال الزكاة و وجود تذبذب في قيمتها و عدم استقرارها إلا أنها في سنة 2015 ارتفعت حصيلة الحملة إلى مبلغ 7335964403دج و انخفضت بنسبة قليلة في سنة 2016 بقيمة مقبولة عموما ب 631604403دج لترتفع بقوة مقارنة بالسنوات السابقة إلى مبلغ 1320848408دج .

أما بالنظر إلى زكاة الزروع فنلاحظ أن الصندوق حصل فقط في سنة 2012، أما بالسنوات الأخرى فلا توجد تحصيل لهذه الأخيرة، وهذا يدل على اعتماد الصندوق على زكاة الأموال أكثر من زكاة الزروع.

أما بالنسبة لزكاة القوت فقد حصل الصندوق مبالغ قليلة مقارنة بزكاة الأموال على مختلف السنوات العشر ، فنلاحظ من خلال الجدول أن نسبة زكاة القوت بلغت نسبة 11% ببلوغها قيمة 162849311دج سنة 2008، ثم لترتفع عام 2009 بقيمة 256616035دج ،لتصل عام 2010 إلى مبلغ 203144165دج و بقوى على نفس الوتيرة لسنة 2012 و 2013و 2014 ، ثم تعود قيمتها إلى التحسن مقارنة بالسنوات الفائتة بارتفاع ملحوظ بلغت قيمته 641896443 دج لسنة 2015 و انخفاض طفيف لسنة 2016 بقيمة 552653852 دج لتعود بقوة سنة 2017 بمبلغ ضعف ارتفاع سنة الأساس 2008 بمبلغ 1155742357دج .

أما بالنسبة للقرض الحسن فقد كانت حصيلته مقارنة بحصيلة زكاة الأموال وزكاة القوت نسبة عالية جدا، فقد بلغ نسبة هذه الأخيرة 50% على مر عشر سنوات ومن خلال الدائرة النسبية، فقد كانت قيمة المحصل لسنة 2008 ب 122136983 دج، وبقيت على نفس الوتيرة للسنوات الثلاث القادمة 2009 و2010و 2011 على التوالي بقيمة 171077356 دج و152358123 دج و151418734 دج، لترتفع إلى

قيمة 213508884 دج لسنة 2014 أما السنوات الباقية 2015 و 2016 و 2017 فيظهر من خلال الجدول عدم وجود تحصيل لهذه السنوات.

الشكل رقم 1: حصيلة صندوق زكاة الاموال لولاية غرداية

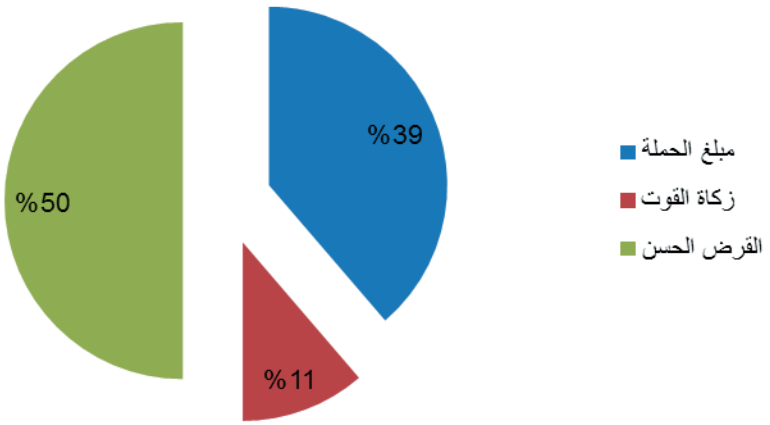

المصدر: بناءا على معطيات الجدول رقم 01

تم توزيع تكاليف نشاطات الصندوق كما يلي:

الجدول رقم: 2 توزيع تكاليف نشاطات الصندوق

الحملة	نوع الحصيلة	اللجنة القاعدية	اللجنة الولائية	الحساب الوطني
2008	زكاة المال	195.419.17	146.564.38	65.139.72
2009	زكاة المال	410.585.65	307.939.24	136.861.88
2010	زكاة المال	243.773.00	182.82975	8125766
2011	زكاة المال	غياب المفوض	غياب المفوض	غياب المفوض
2012	زكاة المال	24226997	18170248	8075665
	زكاة الزروع	1076100	807075	358700
2013	زكاة المال	16497335	12373001	5499111

2014	زكاة المال	34161421	25621066	1138714
2015	زكاة المال	44015756	33011817	14671918
2016	زكاة المال	37896264	28422198	12632088
2017	زكاة المال	79250904	59438178	26416968
المجموع		**236048677**	**177036508**	**68434464**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غرداية

الفرع الثاني: المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة عن طريق القرض الحسن

مما لا شك فيه أن أموال الزكاة لهم أثر كبير في تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى الحصيلة الزكوية فان لها دور في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال ما يوفره القرض الحسن للمستفيدين دخلا يمكن من خلاله تلبية احتياجاتهم، فهدف الصندوق الاهتمام بمختلف القطاعات والمستويات العلمية وذلك بتمويله لمختلف المشاريع، وذلك ما سنلاحظه من خلال تحليل الجداول التالية:

الجدول رقم: 3 تطور المشاريع الممولة عن طريق الزكاة

السنة	عدد المشاريع	مبلغ المشروع
2007	12	173000000
2008	22	190000000
2010	27	401500000
2014	8	124363500
مجموع	69	888863500

المصدر: وثائق مقدمة من طرف صندوق الزكاة مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية غرداية

حسب معطيات الجدول نلاحظ تصاعدا في حصيلة الاستثمار بصندوق الزكاة خلال الفترة 2007 – 2014 على المستوى المحلي، حيث بلغت عام 2007 عدد المشاريع المفتوحة 12 مشروعا بقيمة

173000000 دج، لترتفع بعد سنة إلى 22 مشروعا ممولا بمبلغ 190000000 دج، لترتفع بنسبة قريبة في سنة 2010 بقيمة 401500000 دج رغم ارتفاع قيمة القرض المخصص للقرض الحسن إلا أنها اتجهت نحو التدهور بعد عدة سنوات، في 2014 لتبلغ عدد المشاريع الممولة 8 مشاريع بقيمة 124363500 دج. وهذا ما يظهره الرسم البياني بشكل أوضح.

نلاحظ توجه الأشخاص إلى الاستفادة من القرض الحسن لتمويل مشاريعهم، فكانت في البداية عدد الطالبين للقرض عدد لا بأس به إلا أنه في سنة 2014 تدهورا كثيرا واقتربت من الانعدام.

بالنظر الى مجموع المشاريع الممولة 69 مشروع بالنسبة لولاية غرداية، فنرى أن هذا الرقم صغير جدا مقارنة بالولايات الأخرى، رغم تنوع المشاريع الممولة والتي كانت في الغالب لدعم الشباب، إلا إنها تحتاج مزيدا من بذل الجهد وتوسيع نطاق عملها، والقيام بحملات إعلامية في المساجد والدورات والندوات.

الشكل رقم 2 تطور المشاريع الممولة عن طريق الزكاة

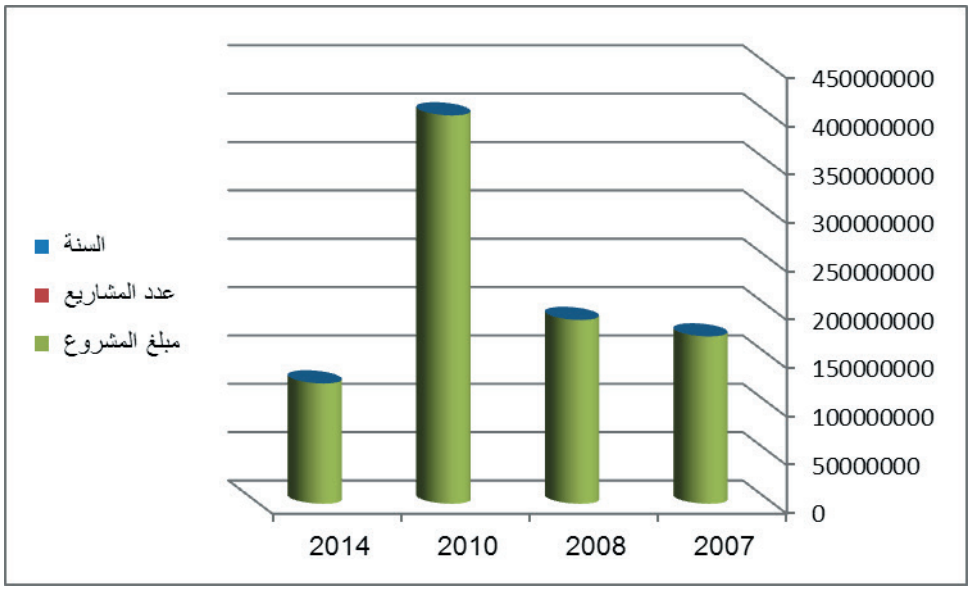

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول

و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على انه عدم وجود تسيير منظم، و أن مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف الخاصة بصندوق لم تعرف تطورا خلال السنوات العشر، يرجع لعدم كفاءة المهنيين ، كذلك انخفاض عدد المزكين خلال فترة الدراسة من جهة أخرى راجع لنقص الوعي الديني و الثقافي، و عدم

تفاعلهم مع صندوق الزكاة و نقص الإعلام لتوعية المجتمعات بضرورة الزكاة لتنمية المجتمعات، مما ساهم في تدهور حالة صندوق الزكاة و حصيلة الأموال الموجهة للاستثمار.

الفرع الثالث : عدد المستفيدين من زكاة الفطر

الجدول رقم: 4 حصيلة المستفيدين من زكاة الفطر

السنة	المبلغ	العدد
2003	لا شيء	لاشيء
2004	179820000	2304
2005	201163950	2374
2006	192899900	2718
2007	262905800	2919
2008	220095800	2789
2009	283593250	2652
2010	349997700	3193
2011	469278000	3093
2012	458231200	3080
2013	523367000	3347
2014	691645500	2914
2015	734817000	2728
2016	1093968900	3189
2017	967604300	3297
مجموع	6629388300	40597

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مكتب صندوق الزكاة لمديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية غرداية

نلاحظ من خلال الجدول أن المستفيدين من زكاة الفطر ، كان متذبذبا حيث كان في البداية 2304 مستفيد سنة 2004 ثم بقي على نفس الوتيرة لباقي السنوات ،حتى سنة 2010 عرف تحسنا في عدد المستفيدين بعدد 3193،ثم تبقى على نفس الوتيرة مرة أخرى ،ثم لتواصل بعدها الارتفاع في سنة 2003 بعدد 3347 مستفيد على غرار السنوات الماضية، ثم ترجع إلى الانخفاض لسنة 2014 و 2015 بعدد المستفيدين على التوالي 2914 و 2728 ، أما لسنة 2017 فكان عدد المستفيدين لزكاة الفطر 3297 مستفيد، و كان من بين السنوات الأفضل من حيث مبلغ الاستفادة هي سنة 2016، فبلغت قيمة زكاة الفطر 1093968900 دج ثم تليها سنة 2017 بمبلغ 967604300 دج ،أما السنوات الماضية فكان مقدارها ضعيف رغم إلى تحسنها على مر السنوات ، إن النتائج المحققة سواء على مستوى زكاة الفطر أو زكاة المال يعكس عدم نجاح الحملة الإعلامية للتعريف بصندوق الزكاة و إقناع المواطنين بدفع زكاة ماله لصندوق الزكاة .

إذا من خلال مقارنة النتائج نلاحظ أن صندوق الزكاة قد حقق خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه و هو زيادة حصيلة الزكاة و بالتالي زيادة عدد المستفيدين و لكن رغم هذه النتائج إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالولايات المجاورة و بعيدة عن التوقعات المطلوب تحقيقها و يرجع لغياب الرقابة و متابعة سير عمل الصندوق و غياب الشفافية فينعكس ذلك بعدم كسب ثقة المواطنين خصوصا لعدم توفر موارد عدا زكاة الفطر أو الأموال و زكاة القوت أما من جانب زكاة الغلة الحبوب و الثمار فلا يوجد لها أثر عدا زكاة الزروع التي تكاد تكون معدومة .

المطلب الثاني: معوقات نمو حصيلة صندوق الزكاة

يواجه صندوق الزكاة بولاية غرداية على غرار العديد من الولايات الأخرى، عديد المعوقات التي تحد من تطوره، وتقف حاجزا في تحقيقه لأهدافه المتمثلة في الرفع من الحصيلة الزكوية بالشكل الذي يؤثر من خلاله إيجابا على التنمية المحلية، ولعل من أهم الصعوبات المعترضة لتسيير الصندوق ما يلي[1]:

- نقص الوعي بأهمية الصندوق لدى الممولين له مع وجود نوع من عدم الثقة إدراكا منهم بعدم توجيه موارده لمستحقيها.
- نقص الترويج الإعلامي للصندوق خاصة في المجال التلفزيوني.
- وجود ضعف لدى القائمين على تسيير الصندوق في إتقان المحاسبة خاصة بعد أن أصبحت الحصيلة الزكوية تعد بالملايير.

[1] مسعودي عمر و بن الدين امحمد، فعالية صندوق الزكاة الجزائري في دعم التنمية المحلية :حالة صندوق الزكاة بولاية أدرار،**مجلة البشائر**،المجلد 3،العدد 04ديسمبر،2017، ص 100.

- ظهور مشاكل في عملية تحصيل القروض الموزعة من أموال الزكاة لاسيما على المستوى الولائي.
- نقص الدراسات الميدانية لتقييم الدور الفعلي للصندوق في دعم التنمية المحلية.

خلاصة

لقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول صندوق الزكاة لولاية غرداية بأن لها دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و ذلك من خلال استغلالها لأموال الزكاة و توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية التي تخدم المجتمع و الاقتصاد ، لقد حاولنا في هذا المبحث الأول التعرف على صندوق الزكاة و هيكله التنظيمي و أهم المشاريع التي يمولها و أدوات الرقابة في نشاط الصندوق طرق جمع أموال الزكاة و طريقة تسيير صندوق الزكاة الجزائري و أهدافه الكبرى و إستراتيجية الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة على المستوى المحلي و الوطني ،أما المبحث الثاني و للتعمق أكثر حولنا تطبيق مضامين الدراسة النظرية على الواقع ، وانطلاقا من نتائج الدراسة يمكن القول أن يوجد فرق كبير بين ما هو موجود في الجانب النظري و ما هو موجود في الواقع العملي لصندوق الزكاة ،فعدم تفاعل المجتمع مع هذا الأخير جعله يحقق نتائج ضعيفة و بعيدة عن المطلوب .

خاتمـــــــــة

خاتمة

تعتبر فريضة الزكاة من بين الاركان الخمس للإسلام، و فريضة واجبة بالكتاب و السنة و إجماع الأمة و لقوله تعالى (و أقيموا الصلاة و آتوا الزكاة)، فان هذه الفريضة العظيمة تمثل علاقة الفرد بمجتمعه، على غرار الأركان الأخرى التي تتعلق بعلاقة الإنسان بربه، فأهمية هذا الركن و ضرورته،كما له أثر على المجتمع بحيث تدفع المجتمع دفعا ذاتيا للاستثمار و التنمية دون اللجوء إلى الطرق التقليدية التي اعتمدتها في تمويل عجزها .

وعلى ضوء ما سبق عرضه يمكن القول أن صندوق الزكاة مؤسسة خيرية دينية اجتماعية تعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، هادفة إلى إحياء فريضة الزكاة، و تعتبر تجربة متميزة في مجال جمع الأموال و توظيفها بطرق رشيدة ووفقا لمبادئ الشريعة، كما أنها تراعي توجيه هذه الأموال لمستحقيها و دعمها لفئة الشباب و غيرهم من أصحاب الحرف و مختلق القطاعات، فهو يتكفل بتغطية تكاليف الكثير من المشاريع الاستثمارية.

وعلى هذا الأساس وبناءا على الجانب التطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، ونتائج اختبار فرضيات البحث والتوصيات التي وضعت على أساسها:

1.النتائج:

– ان صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، كما تهدف هذه المؤسسة الدينية الى إحياء فريضة الزكاة وغرسها في معاملات المسلمين بما يحقق التعاون والتضامن الاجتماعيين.

–تسعى مؤسسة الزكاة من خلال القرض الحسن ان تجعله مميزا عن النظام المصرفي، حيث بعمل القرض الحسن على الموازنة بين تحقيق الرفاه الاقتصادي وبين التنمية والتكافل الاجتماعي وتتلخص أهدافه فيما يلي:

- الهدف التنموي
- الهدف الاستثماري كأن يعمل على تشجيع عملية الاستثمار
- الهدف الاجتماعي

-النتائج الإيجابية التي حققتها تجربة صندوق الزكاة لولاية غرداية كانت ستكون أكثر إيجابية لو اتيحت للصندوق الإمكانيات التي تسمح له بالقيام بمهامه وتحقيق أهدافه، خاصة الإمكانيات من ناحية الإعلام والتحسيس من أجل تكوين صورة جيدة للصندوق في أوساط المجتمع الذي يمتاز بغياب الوازع الديني.

2.اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يزخر الفقه الإسلامي بآليات تمويلية عديدة من بينها فريضة الزكاة التي تعمل على إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية، لكون الزكاة موردا ماليا تعمل على تنظيم صرف الزكاة بعناية قصوى لمستحقيها، كما أنها أداة تمويلية جاءت لتحارب الاكتناز وتشجع الاستثمار والدفع بعجلة الاقتصاد.

الفرضية الثانية: تعمل القروض الحسنة المحصّلة من صندوق الزكاة على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب الأموال وتوظيفها في أنشطة اقتصادية وإنتاجية مفيدة.

وهذا ما أثبتنا صحته، من خلال الدراسة لصندوق الزكاة فان السياسة المنتهجة في صرف جزء من الأموال لصالح الشباب المعوزين لإقامة مشاريعهم على تحقيق كفايتهم الذاتية.

الفرضية الثالثة: تجربة صندوق الزكاة في ولاية غرداية بالرغم من قصر تجربتها إلا أنها حققت نتائج ايجابية في مجال تمويل استثمارات صغرى.

رغم عدم تجاوب الأفراد وعدم وعيهم بدفع الزكاة لصندوق الزكاة، فقد حققت نتائج ايجابية ليست على قدر المطلوب إلا أنها مقبولة عموما، فقد ساهم بتمويل المشاريع وتنوعها.

3.التوصيات:

2. بناء الثقة وتعزيزها بين مؤدي الزكاة والصندوق بتكثيف الحملات الإعلامية فمن شأنه استقطاب أموالا أكثرا.
3. التسيير الفعال والكفء لأموال الزكاة وإعادة هيكلة طريقة توزيعها.
4. التوعية الدينية والثقافية في أوساط المجتمعات وحثهم على التفاعل مع صندوق الزكاة.
5. انتهاج سياسة تسويقية للمشاريع الممولة من ترويج وحملات إعلامية والمتابعة للأموال الممنوحة.
6. الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الرائدة في مجال الزكاة لتدارك النقائص والعمل على إنجاحه.
7. إعطاء بعض من الاستقلالية لصندوق الزكاة.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. خلفان محمد عيسى.إدارة الاستثمار و المحافظ المالية،الجنادرية للنشر و التوزيع سنة 2016.
2. عامر محمد سعيد الطوقان، الاستثمار و أسواق رأس المال، و دراسات الجدوى، دار البيروني للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة2018 .
3. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن عمان ، الطبعة الأولى ،سنة 2011 .
4. جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، سنة 2014.
5. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار و التحليل الاستثماري،دار البيئة اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ،الطبعة العربية ،2009.
6. محمد عبد الله شاهين محمد، أسواق المال بين الإرباح و الخسائر (العوائد و المخاطر)،دار البيروني للنشر الأردن، الطبعة الأولى،سنة2018.
7. عبد الله بن منصور الغفيلي، دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة،دار الميدان للنشر و التوزيع و بنك البلاد،الطبعة الأولى ،2008.
8. أحمد علي جرادات،النظام الاقتصادي في الإسلام،دار الثقافة،الطبعة الأولى ،الأردن،2015.
9. زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي ،الطبعة الرابعة،دار وائل للنشر،الأردن،سنة سنة2005.
10. شقيري نوري موسى.صالح طاهر الزرقان و آخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة، الطبعة الثانية،سنة 2016.
11. القرآن الكريم.

• المذكرات والبحوث الجامعية:

1. بن الضيف محمد عدنان، الاستثمارات في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات و الأدوات من وجهة نطر إسلامية،مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،سنة2008.
2. سمير عبد الدايم حسن الدويسي ، تحليل اتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية دراسة استطلاعية على المستثمرين الأفراد في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة السلامية غزة،فلسطين،سنة 2010 .
3. قاسم ميلود ، أثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة2013 .
4. قدور المكي،الوساطة المالية و دورها في تحفيز الاستثمار دراسة ميدانية بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،سنة 2013.
5. عبد القادر دشاش،أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009-2010،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،سنة2013.
6. ختام عارف حسن عماوي،دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين،سنة 2010.
7. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة،أثر كل من الزكاة و الضريبة على التنمية الاقتصادية ،مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2009.
8. رقية سعيد مت علي محمد،الزكاة و أثرها التربوي،مذكرة ماجستير،جامعة اليرموك،العراق سنة،2011.
9. بايزيد بلعدل،محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التمنية الاقتصادية و الاجتماعية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2004، مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،سنة 2013.

• المجلات والدواوين:

1. عبدالباسط القرعان، منير سليمان الحكيم، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم دراسة فقهية اقتصادية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة الأردن الإسلامية ،مجلد 11،العدد 4،سنة2015.
2. مسعودي عمر، بن الدين امحمد، فعالية صندوق الزكاة الجزائري في دعم التنمية المحلية: حالة صندوق الزكاة بولاية أدرار، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية ،الجزائر،العدد04، 2017.

3. عبد الحكيم مليانى، دلال ساتة، تقييم دور الزكاة في تنويع الاستثمارات الاقتصادية دراسة حالة تقييم أداء صندوق الزكاة لولاية برج بوعريريج ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، جامعة بسكرة العدد 06، سنة 2018.

4. قاسم حاج امحمد،استثمار أموال الزكاة و دوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية،العدد 12،سنة2011.

- **المقال المنشور والمداخلات:**

1. علاء الدين عادل الرفاتي،الزكاة و دورها في الاستثمار و التمويل ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ، بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية،8-10 ماي 2005.

2. لزهر قواسمية واخرون، مداخلة بعنوان صندوق الزكاة ...رؤية حديثة لجمع وتوزيع و استثمار الأموال دراسة حالة التجربة الجزائرية، ملتقى صفاقس الدولي الثاني ليوم الباحثين الشبان 29 جوان، جامعة الزيتونة تونس، سنة2013.

3. عبد الله بن منصور وعبد الحكيم بزواية، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، ملتقى صفاقس الدولي الثاني ليوم الباحثين الشبان 29 جوان، جامعة الزيتونة تونس،2013.

4. نعمون وهاب و عناني ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة قالمة،يومي،03و04 ديسمبر 2012.

الملاحـــــق

إحصاء خاص بزكاة الفطر

السنة	المبلغ	العدد
2003	لاشيء	لاشيئ
2004	1.798.200.00	2304
2005	2.011.639,50	2374
2006	1.928.999.00	2718
2007	2.629.058.00	2919
2008	2.200.958.00	2789
2009	2.835.932,50	2652
2010	3.499.977.00	3193
2011	4.692.780.00	3093
2012	4.582.312.00	3080
2013	5.233.670.00	3347
2014	6.916.455.00	2914
2015	7.348.170.00	2728
2016	10.939.689.00	3189
2017	9.676.043.00	3297

إحصاء شامل لصندوق الزكاة من 2003 إلى 2017

الحملة	نوع الحصيلة	مبلغ الحملة	زكاة القوت	القرض الحسن	اللجنة القاعدية	اللجنة الولائية	الحساب الوطني	الملاحظات
2003	زكاة المال	/	/	/	/	/	/	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2004	زكاة المال	661.119,00	330.559,5	247.919,62	39.667,14	29.750,36	13.222,38	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2005	زكاة المال	1.311.700,00	655.850,00	491.887.5	78702,00	59.026,5	26.234,00	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2006	زكاة المال	2.409.501,52	1.204.750,77	903.563,08	144.570,09	108.427,55	48.190,03	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2007	زكاة المال	3.312.736,00	1.656.368,00	1.242.276,00	198.764,16	149.073,12	66.254,72	/
	زكاة الزروع	296.832,00	259.728,00	/	17.809,92	13.357,44	5.936,64	/

2008	زكاة المال	3.256.986,23	1.628.493,11	1.221.369,83	195.419,17	146.564,38	65.139,72	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2009	زكاة المال	6.843.094,24	2.566.160,35	1.710.773,56	410.585,65	307.939,24	136.861,88	(الملاحظة 1)
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2010	زكاة المال	4.062.883,29	2.031.441,65	1.523.581,23	243.773,00	182.829,75	81.257,66	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2011	زكاة المال	غياب المفوض بالإمضاء						
	زكاة الزروع							
2012	زكاة المال	4.037.832,93	2.018.916,46	1.514.187,34	242.269,97	181.702,48	80.756,65	/
	زكاة الزروع	179.350,00	89.675,00	67.256,25	10.761,00	8.070,75	3.587,00	/
2013	زكاة المال	2.749.555,93	2.405.861,43	/	164.973,35	123.730,01	54.991,11	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2014	زكاة المال	5.693.570,23	2.846.785,12	2.135.088,84	341.614,21	256.210,66	113.871,4	/

	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2015	زكاة المال	7.335.959.35	6.418.964.43	/	440.157.56	330.118.17	146.719.18	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2016	زكاة المال	6.316.044.03	5.526.538.52	/	378.962.64	284.221.98	126.320.88	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/
2017	زكاة المال	13.208.484,08	11.557.423,57	/	792.509,04	594.381,78	264.169,68	/
	زكاة الزروع	/	/	/	/	/	/	/